﴿فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ خَلَصُواْ نَجِيّٗاۖ قَالَ كَبِيرُهُمۡ أَلَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمۡ قَدۡ أَخَذَ عَلَيۡكُم مَّوۡثِقٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبۡلُ مَا فَرَّطتُمۡ فِي يُوسُفَۖ فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوۡ يَحۡكُمَ ٱللَّهُ لِيۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ ٨٠ ٱرۡجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمۡ فَقُولُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّ ٱبۡنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدۡنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمۡنَا وَمَا كُنَّا لِلۡغَيۡبِ حَٰفِظِينَ ٨١ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَاۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ٨٢﴾ [يوسف: 80 - 82]

❁ مُناسَبَةُ الآياتِ لِمَا قَبْلَها:

رَفْضُ ما طلَبوا لِبنيامين مِن سَراحٍ، وعلاقتُه بصيانةِ النّفسِ عنِ الإلحاحِ

لمّا ذكرَ اللّه تعالى في الآيةِ السّابقةِ رفْضَ يوسفَ ﷺ لمطلَبِهم في إطلاق بِنيامين ﷺ أتبَعَ ذلك ببيانِ موقفِهم بعدَ ذلك، وتصرُّفِهم بناءً على تلك النّتيجةِ التي جدَّتْ لهم. قال البقاعيّ: " ولما أيّأسهم بما قال عن إطلاق بِنيامين، حكى اللّه تعالى ما أثمرَ لهم ذلك من الرّأي فقال: ﴿فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ﴾"[1]. وبعد أن رأى الأخُ الأكبر ما يفعلُ لنفسِه، رأى ما يفعلُ لإخوته فأمرهم بالرّجوع ليُعلِموا أباهم، ولمّا كانوا في غاية الثّقةِ من أنّ أحدًا منهم لا يلمُّ بمثلِ ذلك، أشاروا إليه بقولهم: ﴿وَمَا شَهِدۡنَآ﴾، أي: في ذلك ﴿إِلَّا بِمَا عَلِمۡنَا﴾[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿خَلَصُواْ﴾: مِنْ (خلص) وهو أصلٌ يدلُّ على تنقيةِ الشّيء مِن شَوْبِه، وتصفيتِه منه، فهو عزْلُ شَيءٍ عن شيءٍ بالتّصفيةِ والتّخليص، والمرادُ بـ ﴿خَلَصُواْ﴾ أي: انفرَدوا خالِصين عن غيرِهم.

2) ﴿نَجِيّٗا﴾: مِن (نجو) وهو أصلٌ يدلُّ على الانفصالِ منَ

(1) البقاعي، نظم الدّرر: 10/191.

(2) البقاعي، نظم الدّرر: 4/87 - 88.

الشّيءِ والتّفَصّي منه، ومنه النَّجِيّ: المُناجي، وهو المُشارِك في النّجْوى، والنّجْوى: المُسارّةُ؛ لأنّ المُتَناجينَ يخلُصُ بعضُهم إلى بعضٍ فينفصِلوا بحديثِ السِّرِّ عنِ الآخرين. والمرادُ بـ﴿نَجِيًّا﴾: مُتناجيْن[1].

3) ﴿أَبْرَحَ﴾: من (برح): أصلٌ يدلُّ على الزّوالِ عنِ الشيء ببُروزٍ وانكشافٍ، ومنه البَراحُ: وهو المكانُ المتّسعُ الظّاهرُ الذي لا بناءَ فيه ولا شجرَ، وبَرِح عنَ الشّيء: زالَ عنه وفارقَه. وما بَرِح: ثبتَ في البراحِ ولم يفارقْه. فـ (برح) تقتضي معنى النّفي والزّوال، فإذا دخلتْ عليها (ما) النّافيةُ، كان معناها الإثباتَ؛ لأنّ نفيَ النّفي إثباتٌ[2].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

إذا لـم تُـعـطَ مَسألَتَك، فغادِرْ عـن ساحَـةِ مَـنْ مَنَعَك، ولا تُهِنْ كرامتَك

فلمّا يئسوا من إجابةِ يوسفَ ﷺ لمطلبِهم انفرَدوا عنِ النّاس يُناجي بعضُهم بعضًا، لِيتشاوروا فيما بينَهم: ماذا هم فاعلون؟! قال كبيرُهم في السِّنِّ: ألم تعلَموا أنّ أباكم قد أخذ عليكم العهدَ المُؤكَّدَ لَتَردُنَّ أخاكم إلّا أن تُغلَبوا، ومِن قَبْلِ هذا كان تقصيرُكم في يوسفَ وغدْرُكم به؛ لذلك لن أفارقَ أرضَ (مصر) حتى يأذنَ لي أبي في مفارقتِها، أو يَقضيَ لي ربّي بالخروجِ منها، وأتمكّنَ مِن أَخْذ أخي، واللّه خيرُ مَن حَكَمَ، وأعدلُ مَن فَصَلَ بين الناس. ثمّ وجّهَهم فقال لهم: ارجِعوا أنتم إلى أبيكم، وأخبروه بما جرى، وقولوا له: إنّ ابنك (بِنْيامين) قد سرق، وما شهدنا بذلك إلا بعد أن تَيَقَّنّا، فقد رأينا - بأنفُسِنا - المكيالَ في رَحْلِه، وما كان عندنا اطّلاعٌ على الغيبِ أنه سيسرقُ حين عاهدناك على ردِّه. ولمّا رجَعوا وأخبَروا أباهم بما حدثَ، وطلَبوا منه أن يتأكّد - بنفسِه - ممّا أخبروه بهِ قائلين له:

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (خلص، نجو)، والسّمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (نجو)، وجبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (خلص، نجو).
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، والرّاغب، المفردات: (برح).

واسأل - يا أبانا - أهلَ (مصر)، ومَن كان معنا في القافلة التي عُدْنا فيها، وإنّا لَصادِقون فيما أخبرناكَ به[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

معنى الفاء في جملة: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ﴾:

المُشاوَرةُ دحضٌ لليأسِ ممّا لا يكونُ، إذْ ربّما أسلَسَ الحَرونُ

جملةُ ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ﴾ معطوفةٌ على ما قبلَها، عطْفَ القِصّة على القِصّة، وهو عطفُ موقفِهم بعد يأْسِهم مِن تلبية مرادِهم، على موقفِ رفضِ مطلبِهم بإطلاق سراحِ أخيهم، والعطفُ بالفاء يدلُّ على فوريّة تلك المُراجعاتِ والمُباحثاتِ فيما بينَهم بمجرّدِ تحقُّقِهم مِن عدم إمكانيّةِ إطلاقِ سراحِ أخيهم[2].

معنَى ﴿فَلَمَّا﴾ في السّياق:

اصطفاءُ البِطانةِ العاقِلةِ في لحظاتِ الاغتمامِ والحرَجِ، مَسلكٌ للفرجِ

﴿فَلَمَّا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾: هي الحينيّةُ الشّرطيّةُ غيرُ الجازمةِ، وهي تَستدعي فعلَين ماضيَين، الأوّلُ فعلُ الشّرطِ والثاني جوابُ الشّرطِ، وتفيدُ الظّرفيّةَ الزّمانيّةَ، ومعنى شرطيّتِها مُوجَبٌ: فهي أداةُ وجودٍ لوجودٍ، أي: وجودُ الجوابِ لوجود الشّرطِ، فهي تفيدُ تَحقّقَ الجوابِ بتحقيق الشّرطِ، ومعنَى التّحقّقِ ظاهرٌ في مجيءِ فعلَي الشّرط وجوابِه ماضيَيْن، وهي ظرفيّةٌ بمعنى(حين)، فحين وقعَ الشّرطُ حصلَ الجوابُ، فحينُهما واحدٌ، ولذا جاءا ماضيَيْن. ونُكتةُ مجيءِ الكلام بأسلوبِ الشّرط، ولم يقل: (فاستيئسوا منه وخلصوا نجيّا) على الخبرِ المحضِ، لإفادةِ أنّ تفرّغَهم للتّناجي والتّشاوُرِ كان لازمًا عن مضمونِ يأسِهم ومسبَّبًا عنه، ولو قال: (فاستيئسوا منه وخلصوا نجيّا) لاحتملَ أنْ يكونَ تناجيهم وانفرادُهم عنِ النّاس ليس بخصوصِ رفْضِ مطلَبِهم، أو غيرَ ناجمٍ عن يأسِهم

(1) مجمع الملك فهد، التّفسير الميسّر: 1/245.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 10/191، وصافي، الجدول: 13/43.

مِن إطلاق سراحِ أخيهم، بل تكتنِفه أغراضٌ شتّى، وليس لهذا الغرَضِ تحديدًا[1].

نُكتةُ دخولِ التّاء والسّين في ﴿ٱسْتَيْـَٔسُوا۟﴾:

اليأسُ إحدى الرّاحَتَيْن، وحسبُ المَنايا أن يكنّ أمانيا

السّينُ والتّاء في قوله: ﴿ٱسْتَيْـَٔسُوا۟﴾، زائدتان للمبالغةِ في تحقّقِ اليأس واستحواذِه، وتأكيدِه، أي: حصل لهم اليأسُ القاطعُ لكلّ أملٍ[2]. فمعنى استيأس: أي: يئِسَ يأسًا شديدًا، فأراد التّعبيرَ عن شدّة يأْسِهم ومدى تمكّنِه منهم، بإلحاق السّين والتّاء، وهو من بلاغة الإيجازِ وبديعِه؛ لأنّ (استيأس) أَوجزُ مِن (يئس يأسًا عظيمًا أو شديدًا)، ويجوزُ أن تكون السّينُ والتّاء في(استيأسوا) للطّلبِ المجازيِّ، على معنىً لطيفٍ دقيقٍ، وهو كأنّهم طلَبوا اليأسَ واضطرّوا إليه لمّا عجَزوا عنِ الأمَل وانقطعَ تفاؤلُهم بإطلاق سراحِ أخيهم، فجعلَهم كأنّهم اختاروا اليأسَ لمّا فقدوا ضِدَّه، وهذا على وَفْقِ قول العربِ: اليأسُ إحدى الرّاحتَين، أي: هو مطلوبٌ للعاجِزِ ليرتاحَ[3]!

دَلالةُ التّعبيرِ باليأسِ، في السّياق:

اليأسُ مِن أبوابِ النّاسِ، مُؤْذِنٌ بفتوحاتِ الله، وتمكينِه لأصفيائِه

عبّرَ بمادّة اليأس في قوله: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ﴾ ليدلَّ على انقطاع رجائِهم وانتفاءِ طمَعِهم في إطلاق سراحِ أخيهم، والتّعبيرُ باليأس لازمٌ عن حصول سببِه وهو الرّفضُ القاطعُ الذي لا هوادةَ فيه، وظهرَ ذلك في قوله: ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾، وقولِه: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّظَٰلِمُونَ﴾، فناسَبَ ردُّ الفعلِ الفعلَ[4].

وجْهُ التّعبيرِ بالماضي المجموعِ، في السّياقِ المُحكمِ:

الفعلانِ (استيئسوا)، و(خلصوا) واقعانِ مُتحقّقانِ

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا﴾ جاء الفعلانِ ماضيَيْن ﴿ٱسْتَيْـَٔسُوا۟﴾، و﴿خَلَصُوا۟﴾؛ للدّلالةِ على تحقّقِ الفعلين،

(1) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن: 2/627، وصافي، الجدول: 13/43.
(2) المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام: 2/139.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 7/33.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (يأس)، والرّاغب، المفردات: (يأس).

ورسّخ ذلك صَوغُهما على هيئة الشّرطِ وجوابِه الدّالَّين على تلازم وقوعِ الفعلَين وتحقُّقِهما. ومجيئهما مجموعَين دلالةُ اجتماع الإخوة على ذلك.

نُكتةُ التّعبيرِ بلفظِ ﴿نَجِيًّا﴾، في هذه الآيةِ القرآنيّةِ:

﴿نَجِيًّا﴾ في قوله تعالى: ﴿خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾ حالٌ مِن واو الجمعِ في ﴿خَلَصُواْ﴾، وقد أُفرِدَتِ الحالُ وصاحبُها جمعٌ: إمّا لأنّ النّجيَّ (فعيل) بمعنى المُفاعِل (اسم فاعل)، كالعشير بمعنى المُعاشِر، والمرادُ: خلصوا مُناجين، وهذا يأتي في الاستعمال مُفردًا أبدًا، يقال (هم) خليطُك وعشيرتُك أي مُخالِطوك ومُعاشِروك، وإمّا لأنّه صفةٌ على (فعيل) بمنزلةِ (صديق)، وقد أُفرد لأنّه على وزن المصدرِ، ولكونِه موضوعًا للجنس، فهو مع إفرادِه يدلُّ على الجمعِ، ويفيدُ ما يفيدُه الجمعُ مِن معنى الكثرةِ، وإمّا لأنّه مصدرٌ بمعنى التّناجي، أي: خلصوا تناجيًا، فنُزّل المصدرُ منزلةَ الوصفِ مبالغةً كأنّهم تلبّسوا بجميع الجنسِ وبنفس الحدَث حين انفردوا، كما يقال: قومٌ عدلٌ. فدلّ استعمالُ ﴿نَجِيًّا﴾ على تَشارُكِهم في التّناجي وعلى المبالغة في وصْفِهم بذلك ساعةَ انصرفوا عن غيرِهم واجتمعوا مع بعضِهم للنّظر وبحثِ الموقفِ. واصطفاءُ تلك المادّة دونَ غيرها، للدّلالةِ على معنى الاعتزالِ عنِ الجمهور أثناء التّفرّغِ لِمُراجعة الخصوصيّاتِ المُهمّة[1].

السِّرُّ أعونُ على قضاءِ الحاجاتِ، في بؤسِ الحياةِ

دَلالةُ مجيءِ الحالِ ﴿نَجِيًّا﴾، مَصدرًا في السّياقِ:

لفظُ ﴿نَجِيًّا﴾ في قوله تعالى: ﴿خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾ جاء بصيغةِ المصدرِ، وهو حالٌ مُؤوّلةٌ بالوصف المُشتقّ، أي: مُتناجين، ونُكتةُ التّعبيرِ بالمصدرِ دون غيرِه، للدّلالةِ على الحدثِ المُجرّدِ عنِ الزمن الذي يكونُ في الفعل، وعنِ الذّات التي تكونُ في الوصف، فعبّرَ بالمصدرِ

في السِّرِّ والاستتارِ، نجاةٌ وخلاصٌ مِنَ الأخطارِ

(1) السّمين الحلبي، الدّر المصون: 6/538، والآلوسي، روح المعاني: 7/34، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/39.

مبالغةً، فحين يقول: ﴿خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾ فقد تَحوّلوا ساعةَ انفرادِهم إلى التّناجي، كأنّه لم يبقَ فيهم شيءٌ مِن عُنصر الذّاتِ ولا عنصرِ المادّةِ، بل كأنّهم خرَجوا ساعةَ تَناجيهم مِن حيِّزِ الزّمنِ، وهو كقولنا: (رجلٌ عدلٌ)، وفي هذا تصويرٌ لضغْطِ الموقفِ وحرَجِه الذي فصَلَهم عن كلِّ هذه القيودِ، وجرّدَهم لتَناجٍ خالصٍ. وأيضًا في التّعبيرِ بالمصدر: توسّعٌ في المعنى والدّلالةِ، فيصِحُّ أن يكون: ﴿نَجِيًّا﴾ حالًا، أي: مُتناجين، ويصحُّ أن يكون مفعولًا لأجله، أي: خلصوا لأجلِ التّناجي، ويصحُّ أن يكون مفعولًا مطلقًا، أي: خلصوا خلوصَ نجِيٍّ، تَناجوا نجيًّا. وحيثما كان اللّفظُ أوسعَ كان اصطفاؤه أولَى، ما لم يكنْ للنّاطقِ غرضٌ في التّعبير بلفظٍ أضْيَقَ[1].

بَلاغةُ الايجازِ في قولِهم: ﴿خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾:

الكتمانُ عونٌ على قضاءِ الحاجةِ، بدونِ أدنى لَجاجةٍ

في الجملة إيجازُ قصْرٍ بليغٌ؛ إذِ التّقديرُ: أوِ اعتزلوا النّاس حتى لا يَسمعوا ما يدورُ بينَهم من حديثٍ يخصُّ إيجادَ المخرج لِما هم فيه[2]. أوِ التّقديرُ: فلمّا استيئسوا من ردّه.

بَلاغةُ فنِّ الفرائدِ، في سياقِ الجملةِ الرّاشدِ:

نظمُ القرآنِ فريدٌ في نسجِه، وصَوغِه، بما لا وجودَ لمثلِه

في قوله تعالى: ﴿خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾ فنُّ الفرائدِ؛ إذ جاء بلفظٍ تنزّلَ منزلةَ الفريدةِ في العِقد، ليدلَّ على عِظَمِ فصاحةِ هذا الكلام، وقوّةِ عارضتِه، وأصالةِ عربيّتِه، بحيث لو أُسقِطت منَ الكلام عزّت على الفُصحاءِ[3].

نُكتةُ سِرِّ فصلِ ﴿قَالَ كَبِيرُهُمْ﴾، عمّا قبلَها:

كِبَرُ النّفسِ والعقلِ، يَسبِقُ كِبَرَ السِّنّ

فُصِلتْ جملةُ: ﴿قَالَ كَبِيرُهُمْ﴾ لوقوعِها استئنافًا بيانيًّا منَ الجملة قبلَها، فكأنّه قيل: فبَعدَ أنْ خلصوا نجيًّا ماذا قالوا؟ فبيّن ذلك بقوله:

(1) فاضل السّامرائي، معاني النحو: 2/288.
(2) المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام: 2/139.
(3) عفيف، الشّامل في بلاغة القرآن: 2/92.

﴿قَالَ كَبِيرُهُمْ﴾، فبينَ الجُملتَين ﴿خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾ و﴿قَالَ كَبِيرُهُمْ﴾ شِبْهُ كمالِ اتِّصالٍ، أو بين الجُملتَينِ كمالُ اتِّصالٍ على اعتبار أنّ جملةَ ﴿خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾ بدلُ اشتمالٍ من جملةِ ﴿قَالَ كَبِيرُهُمْ﴾، على معنى أنّ المناجاةَ تشتملُ على أقوالٍ كثيرةٍ، منها ذلك القولُ من كبيرِهم[1].

نُكتةُ إسنادِ القولِ إلى كبيرِهم دون غيرِه:

الـكـبـيرُ أحـقُّ بـالـتّـقـديـمِ والـكـلامِ، إن كان أهلًا لإدارةِ الزِّمامِ

أُسندَ القولُ إلى كبيرهم؛ لكونِ الكبيرِ في السّنّ هو المسؤولُ عن جماعتِه وفريقِه عادةً، ولكونِه محلَّ المُساءلةِ والمَلامَةِ عند التّقصيرِ، أوِ الإشادةِ والتّبريك عند إنجاحِ المقاصدِ؛ لأنّ عزمَ الجماعةِ من عزمِ كبيرِها، أو لكونِ الكبيرِ هو الأسدُّ في الرّأي والتّدبيرِ والعِلمِ، فهو الأجدرُ بالبِدار للقولِ وإدارةِ الزِّمام، وإسنادُ القول لكبيرهم هو حكايةٌ للواقعِ، إذ هذا الّذي جرى بالفعل[2].

نوعُ الاستفهامِ وغرَضُه، في ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ﴾:

سـؤالُ الـعـارِفِ إعـذارٌ جـديـرٌ، وتقريعٌ بالحُجّةِ مُثيرٌ

الاستفهامُ في قوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ﴾ مجازيٌّ، وغرَضُه تقريرُ ما في حيِّزه منَ التّذكير بميثاق أبيهم عليهم، وعدَمِ رجوعِهم من غيرِ أخيهم، ويصحُّ أنْ يقترنَ غرضُ التّقرير بالتّوبيخ، بقرينةِ خطابِه لهم بضمير الجمْعِ، كأنّه وجدَهم غيرَ مُكترثين بالانقلابِ إلى أبيهم صِفْرَ الأيدي، فوبّخَهم بتذكيرِهم بالعهدِ المقطوعِ معه. وخروجُ الاستفهامِ عن حقيقته هنا مِن صُوَرِ المجازِ المُرسلِ الذي علاقتُه الإطلاقُ والتّقييدُ، فأطلق الاستفهامَ مِن دلالته على طلب الفهْم، ثم قَيَّده مرّةً أخرى باستعماله في التّقريرِ والتّوبيخِ والإنكار[3]. "وخلاصةُ ما يقالُ في هذا الاستفهام: إنّه للتّقريرِ، والتّذكيرِ، والتّهويلِ"[4].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 10/192، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/39.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/310، والآلوسي، روح المعاني: 7/34.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 7/34، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 13/39.
(4) المطعنيّ، التّفسير البلاغي للاستفهام: 2/139.

نُكتةُ التّعبيرِ بالعالِمِ، عن تذكيرِهم بالميثاقِ:

لا يُؤخَذُ الميثاقُ إلّا بعِلمٍ، ومَن حصّلَ العلومَ التزم بالعَهدِ المعلومِ

التّعبيرُ بلفظ العِلمِ في الاستفهامِ التّقريريِّ في قوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ﴾، للدّلالةِ على أنّ ما في حيِّز الاستفهامِ واقعٌ منهم موقعَ الجزْمِ واليقينِ الذي لا يجهلُه أحدٌ فيهم أو يَمْتَري فيه[1].

وَجْهُ التّعبيرِ عنِ (العِلْم) بالمضارعةِ:

العِلْمُ النّافِعُ يَستمرُّ، ويَتنامَى ولا يَندثرُ

عبّرَ عنِ العِلمِ المُتحقِّقِ الماضي بصيغة المضارعِ في قوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ﴾؛ للدّلالةِ على أنّ عِلمَ ذلك في الماضي ثبتَ لدَيْهم ثبوتَ الشّيءِ المُتكرّرِ الذي كان يتجدّدُ ويستمرُّ، ذلك أنّ المضارع هنا انتفَى بـ (لم) الدّاخلةِ على المضارعِ فتَنْفيه وتقلِبُه لزمن الماضي، مع إفادتِها للاحتمالِ في انقطاع النّفي بها في الحالِ والاستقبالِ أوِ استمرارِه فيهما[2]. ففي التّعبيرِ به استحضارٌ لصورةِ الفعلِ مع توكيد وقوعِه بالمُضيّ في المعنى[3].

نُكتةُ تَوالي المُؤكِّداتِ، في جملةِ: ﴿أَنَّ أَبَاكُمْ﴾:

التّذكيرُ ذِكْرٌ على ذِكْرٍ، بتأكيدِ المعاني، مع آكِدِيَّةِ المعاني

اجتمع في قوله تعالى: ﴿أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ جملةٌ منَ المؤكِّدات: التّصديرُ بـ ﴿أَنَّ﴾ المؤكّدةِ، والإضافةُ إلى ضميرِهم في ﴿أَبَاكُمْ﴾، ودخولُ ﴿قَدْ﴾ التّحقيقيّةِ، وتقديمُ ما حقُّه التّأخيرُ في ﴿عَلَيْكُم﴾ وهو يفيدُ الاختصاصَ والقصرَ، وإسنادُ المَوثِق إلى الاسْم الجليلِ تعظيمًا له. وهذه المُؤكِّداتُ جميعًا تُناسبُ المقامَ، فالسّياقُ في واقعةٍ مُحرجةٍ لمصداقيّتِهم وقادحةٍ في أمانتِهم ومُؤذنةٍ بالتّشكيك في عدالتِهم، فوجبَ وهو يُخاطبهم - أي: كبيرهم - أن يستنْهِضَهم بهذه المُؤكِّدات مبالغةً في تقريرِهم وتذكيرِهم بما كان. وأيضًا: لمّا كان مضمونُ الخطاب عن معنى الوثوقيّةِ، والإلزامِ

(1) الرّاغب، المفردات: (علم).
(2) فاضل السّامرائي، معاني النّحو: 4/189.
(3) المطعني، التّفسير البلاغي للاستفهام: 2/139.

والقوّةِ في التّكليف بما أفادَه تركيبُ: ﴿مَّوۡثِقٗا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ لمّا كان ذلك كذلك، ألْحَقَ بالتّركيبِ كلِّه جملةَ المؤكِّداتِ هذه، لينسجِم ذلك مع مضمون الميثاقِ المذكورِ، فاجتمعَ تأكيدُ المباني مع آكِدِيَّةِ المعاني[1].

سِرُّ إضافةِ الأبِ إلى ضميرِ المُخاطَبِ، دونَ المتكلّمِ:

لم يقلْ في السّياقِ الكريمِ: (ألم تعلموا أنّ أبانا)، بل أضاف لضمير الخطابِ دونَ المتكلم، فقال: (أباكم)، جريًا على نسق النّظمِ في الخطاب، فقد قال: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ﴾ بالخطابِ، والأصلُ ألا يلتفتَ.

الـخـطـابُ بالنَّسَبِ يُحرّكُ المودّةَ في القلْبِ

والنُّكتةُ الأخرى: أنّ إضافةَ لفظِ (الأب) إلى ضميرِهم المخاطَبِ، لاستثارةِ عاطفَتِهم، وتحفيزِ هِمّتِهم، فهو تذكيرٌ لهم بنِسبَتِهم المباشِرةِ إليه، والتي تقتضي منهم مراعاتَها لأقصى مُستوىً، والتّنصّلَ منَ الإخلال بعهْدِهم معه[2].

نُكتةُ التّعبيرِ بحرْفِ الاستعلاءِ في ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾:

حرف الاستعلاء (على) في قوله: ﴿قَدۡ أَخَذَ عَلَيۡكُم﴾: للاستعلاء المجازي، وهو يصوّر معنى الإلزام في العهد واليمين الذي يقطعه المرء على نفسه، فكأنّ لزوميّة الميثاق تعتَليه وتُجْهِز فوقه حتى يُبْرِئَ ذِمَّتَه منها، فتزول عنه[3].

فـي الـعـهْـدِ واليـمـينِ إلـزامٌ يقطَعُه المرءُ على نفسِه بين الأنامِ

بَلاغةُ تقديمِ شبْهِ الجملةِ على المفعولِ:

تقديمُ ما حقُّه التّأخيرُ، وهو الجارُّ والمجرورُ في قوله: ﴿عَلَيۡكُم مَّوۡثِقٗا﴾، ولم يقل: (أخذ موثقًا عليكم)، بل أخّرَ المفعولَ، لإفادة الاختصاصِ، يعني اخْتِصاصَهم بالأخْذ دونَ غيرِهم، وقد يفيدُ الحصْرَ؛ لأنّه لم يأخذ موثِقًا إلّا عليهم في خصوصِ هذا الموقِفِ. وفي تقديمِ شبْهِ الجملةِ تقديمٌ لضَميرِهم في ﴿عَلَيۡكُم﴾، الذي

المَواثيقُ في ذِمَمِ الأنـفُـسِ حتّى تُـؤدّيَـهـا، ومـن خانَ ضلَّ وهلكَ

(1) صافي، الجدول: 13/43.
(2) أبو موسى، خصائص التراكيب، ص: 211.
(3) الخضري، من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، ص: 55.

هو الفاعِلُ المُطاوِعُ للأخْذِ المذكور، فهو أولَى بالتّقديم للرّعايةِ والاهتمامِ، إذ هو في معنى: أخذَ الميثاقَ عليكم فأخذْتُموه والتزمْتُم به[1].

نُكتةُ تنكيرِ ﴿مَّوْثِقًا﴾، في سياقِ الآيةِ:

يُـؤخَـذُ المَـوثِـقُ بإعظامٍ وإلْـزامٍ، وتوقيرٍ واحترامٍ

تنكيرُ لفظِ ﴿مَّوْثِقًا﴾ في قوله تعالى: ﴿أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا﴾ للتّفخيمِ والتّعظيمِ، بقرينة إسنادِهِ إلى اسْمِ الذّات الجليلِ في قوله: ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾[2].

معنَى ﴿مِّنَ﴾ في قولِه: ﴿مِّنَ ٱللَّـهِ﴾:

ما أذِنَ الله فيه، فكأنّما أخِذَ منه بعهدٍ، فلا يجوزُ نكْثُه

﴿مِّنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ لابتداء الغايةِ، فهو لتعيينِ جهةِ الميثاقِ، أي: صادرًا منَ اللّه، أو من جهةِ اللّه، ومعنى إسنادِ حَلِفِهِم لأبيهم إلى اللّه؛ لأنّ اللّه أذِن فيه وارتَضاه، فجُعِل كأنّه صادرٌ منه سُبحانه، أو على معنى أنّ الحالفَ باللّه يجعلُ يَمينَه موثوقًا باللّه ومَربوطًا به، فاللّه هو مَنشأُ التزامِه ومُنتهى إتمامِه[3]. فإضافةُ ﴿مَّوْثِقًا﴾ إلى اللّه تعالى بحرفِ الجرِّ ﴿مِّنَ﴾؛ للمبالغةِ في تهويل الأمرِ[4].

مَوقعُ جملةِ: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ﴾:

المـقـابـلـةُ بين إلـــزام المـيـثـاقِ بالتّحويطِ، وبين نَكْثِه بالتّفريطِ

جملةُ: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ﴾ معطوفةٌ على جملةِ مَقولِ القولِ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ﴾، فهي داخلةٌ في حيّزِ القول في قوله: ﴿قَالَ كَبِيرُهُمْ﴾ واستتمامٌ له[5]. والجملةُ اعتراضيّةٌ أفادتِ التّذكيرَ بما وقع ليوسفَ عليه السلام على أيديهم عندما كان صغيرًا[6].

(1) أبو موسى، خصائص التراكيب، ص: 364.
(2) فاضل السّامرائي، معاني النحو: 1/40، وعلي بعداش، دلالة التّنكير وبلاغته، ص: 285.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 7/35.
(4) المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام: 2/139.
(5) صافي، الجدول: 13/44.
(6) المطعنيّ، التّفسير البلاغي للاستفهام: 2/139.

معنَى ﴿وَمِن﴾، في السّياق:

﴿وَمِن﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ﴾: ابتدائيّةٌ، للدّلالةِ على أنّ مُدّةَ التّفريطِ غيرُ مُستغرِقةٍ لزمنِ القَبليّةِ[1].

زمـانُـهـم كـان زمـانَ تـفـريـطٍ، منَ الحينِ الذي أضـاعـوا فيه يوسفَ

معنَى ﴿مَا﴾، في سياقِ الآيةِ الحكيمِ:

﴿مَا﴾ في جملةِ: ﴿مَا فَرَّطتُمْ﴾: صِلةٌ زيدتْ لتأكيدِ نفْيِ ما تضمّنَه الكلامُ، والمبالغةِ في ثبوت مضمونِه، فهو يؤكّدُ انتفاءَ حفظِ عهدِهم مع أبيهم، بالمبالغةِ في إثبات تفريطِهم وتضْييعِهم لحقّ يوسفَ، بالاعتداء على حُرمتِه قديمًا، وإخلافِ ظنِّ أبيهم فيهم، و﴿مَا﴾ على هذا مُتعلّقٌ بالظّرف، أي: فرّطتُم من قبلُ، وجملةُ: ﴿فَرَّطتُمْ﴾ حالٌ من ضميرِ ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوا۟﴾، والتّقديرُ: وقد فرّطتُم[2].

تأكيدُ الجنايةِ لِمَن طالَ عليه الأمَدُ، فنسِيَها وفقَدَ الرّشدَ

دَلالةُ التّعبيرِ بالتّفريطِ في ﴿فَرَّطتُمْ﴾:

عبّرَ بلفظِ (التّفريط) في قوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ﴾، للدّلالةِ على تقصيرِهم في حقّ أبيهم بتضْييعِهم لأخيهم، تقصيرًا وتضييعًا تقدّمَ أوانُ استدراكِه عليهم، فلم يُمْكِن إصلاحُه؛ لأنّ التّفريطَ هو تركُكَ الشّيءَ يتقدّمُ عليك فيفوتُك ويزولُ عنك، فاختيارُ لفْظِ التّفريطِ للدّلالةِ على معنى التّقدّمِ، وكأنّ المُفرِّطَ في الشّيء بعدم حفْظِه يكون قد تقدّمَ غيرَه في الإهمالِ والتّضييعِ له، والشّيءُ المُفَرَّطُ فيه يتقدّمُه بالفواتِ والزّوالِ عنه فلا يمكنُه العودةُ إليه لإصلاحه، فكان التّعبيرُ بالتّفريط دالًّا على استحكامِ خَيْبتِهم عن إصلاحِ الأمورِ في الوقت الحالي لتقدُّمِها عليهم بفواتِ أوانِها وخروجِها عن أيديهم، ودالًّا على سوءِ ماضيهم وسَبْقِ إصرارِهم في الجنايةِ الذي أفسدَ عليهم علاقتَهم بأبيهم، وكشَفَهم وأحرجَهُم عندَه[3].

المُفَرِّطُ سابقٌ إلى حـتْـفِـه، بـاحـثٌ عنه بِظِلْفِه

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 10/113.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 10/192.
(3) السّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ: (فرط)، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 10/192.

دَلالةُ الظّرفيّةِ في قولِه: ﴿فِي يُوسُفَ﴾:

أعظمُ التّفريطِ ما كان عُدوانًا على بريءٍ

﴿فِي﴾ في قوله تعالى: ﴿فَرَّطتُمۡ فِي يُوسُفَ﴾: للظّرفيّةِ المجازيّةِ، أي: جعلتُم يوسفَ ﷺ مشمولًا بالتّفريطِ، عالِقًا فيه، كما يغيبُ الشّيءُ في وِعائِه، فأنتم كأنّكم غيّبْتُموه في وعاءِ الغدْرِ بتفريطِكم، لمّا غيّبْتُموه في غيابة الجُبِّ[1].

معنَى الفاءِ في قولِه تعالى: ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ﴾:

النّيّةُ بُرهانُ العملِ، ومَعقِدُ الأملِ

جملةُ: ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ﴾ إمّا معطوفةٌ على جملة مَقول القول: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ﴾، فهي داخلةٌ في حيّزِ ﴿قَالَ كَبِيرُهُمۡ﴾، فهي من تتمّات قولِ الكبيرِ، وإمّا أن تكونَ فصيحةً معطوفةً على شرطٍ مقدّرٍ، أي: إذا ثبتَ ذلك من أخذ المَوثقِ عليكم وثبت تفريطُكم القديمُ، فلن أبرحَ الأرضَ، ويكونُ معنى الفاء التّفريعَ والسّببيّةَ، أي: فبسببِ ذلك لن أبرحَ[2].

دَلالةُ التّعبيرِ بـ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ﴾:

يَضيقُ البَرَاحُ - على سَعتِهِ - بشُؤمِ الجناياتِ، وارتكابِ الموبقاتِ

الفعلُ المنفيُّ: ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ﴾ تامٌّ غيرُ ناقصٍ، بمعنى: لن أزولَ أو لن أفارقَ أو لن أغادرَ أو لن أنفصلَ، ويكثُرُ اقترانُه بالمكان، ولا ينتظمُ منَ الضّميرِ المُستَكِنِّ فيه ولا من لفظ ﴿ٱلۡأَرۡضَ﴾ بعدَه مبتدأٌ ولا خبرٌ، ولذا جاءت تامّةً ولا يجوزُ أن تكون ناقصةً[3].

تَوجيهُ التّعديةِ من غير حرْفٍ، في ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ﴾:

التّشديدُ على النَّفسِ مأذونٌ فيه، إذا كان تَدارُكًا لتَفريطٍ

في قوله تعالى: ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ﴾، جاء (برح) تامًّا غيرَ ناقصٍ، و(برح) التّامُّ يتعدّى بنفسِه أو يتعدّى بحرف: (مِنْ) أو (عن) أو (في)، تقولُ: برحتُ الأرضَ أو برحتُ من الأرض، وبرحتُ كذا، وعن كذا. وفي الآية هنا تعدّى (برح) بنفسِه، ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ

(1) الخضريّ، من أسرار حروف الجر في الذّكر الحكيم، ص: 119.
(2) القونويّ وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 10/400.
(3) الخطيب، التّفصيل في الإعراب: 7/59.

ٱلْأَرْضَ﴾، ولم يتعدَّ بحرف الجرّ؛ لتضّمين ﴿أَبْرَحَ﴾ معنى (أفارق أو أترك)، وعلى هذا فـ ﴿ٱلْأَرْضَ﴾ مفعولٌ لـ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ﴾، أوِ اعتبارُ أنّ ﴿ٱلْأَرْضَ﴾ ظرفٌ لـ﴿أَبْرَحَ﴾ على تضمينِه معنى الزّوالِ والانفصالِ، أي: لن أزولَ في الأرض أو لن أنفصلَ عن الأرض، بمعنى ثبوتِ الإقامة والاستمرارِ فيها، وحُذِفَ حرفُ الجرّ للدّلالةِ على شدّة التصاقِه بأرض مصرَ وتمسّكِه بعدم تركِها حتى تكونَ الغايةُ التي حدّدها بقوله: ﴿حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِيۖ﴾[1].

معنَى (ال) في لفظِ ﴿ٱلْأَرْضَ﴾:

(ال) في (الأرض) في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ للعهد، أي: أرضَ مصرَ، والمقصودُ الجزءُ الذي هو فيه منها، وهو " القُطْرُ والموضِعُ الذي ناله فيه المكروهُ المُؤدّي إلى سُخْط أبيه "[2].

العهودُ لا تسقطُ بالتّقادُمِ، بل تبقَى رهْنَ الالتزام، حتّى التّمامِ

دَلالةُ ﴿حَتَّىٰ﴾ في عبارةِ: ﴿حَتَّىٰ يَأْذَنَ﴾:

﴿حَتَّىٰ﴾ حرفُ غايةٍ أو تعليلٍ متعلّقٌ بـ ﴿أَبْرَحَ﴾، ومعنى الغايةِ: لن أبرح أرضَ مصرَ إلى أن يأذنَ لي أبي ويَحكمَ الله لي. ومعنى التّعليل: لن أبرحَ كي يأذنَ أبي، أي: لأجلِ ذلك، فكأنّ المعنى على التّعليل: لا أبرحُ رجاءَ إذْنِه وطلبًا لإعذارِه وإشفاقِه إذا وجدني حابسًا نفْسي لا أبرحُ، ويصحُّ هنا إجراؤها على معنى الاستثناءِ، أي: (لا أبرح الأرض إلّا أن يأذنَ لي أبي..)[3].

خيرُ الأعمالِ ما قُرِنَ بغايةِ الوفاءِ، والتُزِم فيه بالأداءِ

معنَى اللّامِ في شبْهِ الجملةِ ﴿لِيٓ﴾:

اللّامُ في ﴿لِيٓ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَأْذَنَ لِيٓ﴾، و﴿يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِيۖ﴾ للتّعديةِ، كما تقول: أذِنْتُ لِفلانٍ، وحكمتُ لِفلانٍ، ومعناها الاختصاصُ، أي: يأذنُ لي إذنًا خاصًّا بي، ولم يقل: (يحكم الله

لا ينفعُ العبدُ باستقامتِه إلّا نفْسَه، والمستقيمُ أهلٌ للتّوقيرِ والتّكريمِ

(1) الآلوسي، روح المعاني: 7/36، والخطيب، التّفصيل في الإعراب: 7/59.
(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 3/270.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/312، وعضيمة، دراسات لأسلوب القرآن: 2/132.

عليّ)، استبشارًا بحُكم الله، وأنّه راضٍ به على كلّ حالٍ، ولذا حذفَ متعلَّقَه، فلم يقل: يحكمُ لي بأيّ شيءٍ؟! لتنزيله منزلةَ ما لا يَطلبُ مُتعلَّقًا، ولذا فاللّام في قوله تعالى: ﴿يَحۡكُمَ ٱللَّهُ لِي﴾ للأجْلِ والتّعليلِ الخصوصيِّ، أي: يحكمُ لأجْلي بما فيه نفعي ومصلحتي، فكلُّ ما يأتي منه خيرٌ، وإنْ كان على كُرهِ النّفوس[1].

نُكتةُ المُخالفةِ في موضعَيْ شِبْهِ الجملةِ تقديمًا وتأخيرًا:

لم يقلْ في السّياقِ الكريم: (يأذن أبي لي)، بتأخير الجارِّ والمجرورِ، وتقديمِ الفاعل، كما قُدّم الفاعلُ في بقيّة كلامِه، وأُخّر ضميرُه المجرورُ، في قوله: ﴿يَحۡكُمَ ٱللَّهُ لِي﴾، بل قال: ﴿يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾، ذلك أنّ إذنَ أبيه له متوجِّهٌ له، فهو المقصودُ به، كما أنّ الإذنَ عرَضٌ لأبيه غيرُ ثابتٍ له، فقد لا يأذنُ أبوه، وقد يُحالُ بينَهم وبينَه فلا يَصِلُه الإذنُ، فقدّم ضميرَه المجرورَ ﴿لِيٓ﴾، ليفيد أنّه ليس المرادُ الإذنَ فقط، بل المرادُ أن يَصِلَه هذا الإذنُ ويتحقّقَ منه بذاتِه؛ لأنّ النّفسَ إليه أكثرُ تطلّعًا، وأمّا في جانبِ الله سُبحانه، فقد قدّمَ اسْمَ الذّاتِ الجليلِ ﴿يَحۡكُمَ ٱللَّهُ﴾ على ضميره المجرور ﴿لِيٓ﴾، تعظيمًا لاسْمِ الذّات، فهو أحقُّ بالتّقديم، ولأنّ حُكمَ الله لا ينفكُّ عن ذاتِه، فالله حاكمٌ وحكيمٌ، فلا يُفصلُ بين صِفتِه واسْمِه، كما أنّ حُكمَ الله كائنٌ وثابتٌ ومقدّرٌ مِن قبْلِ وجودِه، فحُكمُ الله أسبقُ، وهو متأخِّرٌ وجودًا، فأُخِّر ضميرُه نظْمًا، وبالنّظرِ للتركيب قبلَه، فإنّ إذنَ أبيه له جزءٌ من حُكم الله وإرادته، إذ لا يأذنُ أبوه إلا بحُكم منَ الله، ولا يأذنُ أبوه ﷺ إلّا بحُكمِ الله، فحكمُ الله أسبقُ في كلّ شيءٍ، كما أنّ ما ينتظرُه مِن حُكمِ الله بتهيئةِ الأسبابِ وإيصالِ المنافعِ واستدفاعِ المخاوفِ هو تبَعٌ لحُكمِه العامِّ وإرادتِه الشّاملةِ، فذاتُه - أي الأخُ الكبيرُ - تبعٌ فيها ضِمنَ نظائرَ أخرى تحصُلُ، ومُقدَّراتٍ تَجري،

الله أولى بالتّوقيرِ والتّقديسِ، وتَوخّي البِشارةِ بالفرجِ النّفيسِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/40.

والتَّبَعُ لاحِقٌ لا سابقٌ، ولذا كان ضميرُه ﴿لِيَ﴾ أولى بالتّأخيرِ في قوله: ﴿أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِي﴾[1]. وفضلًا عن مُراعاة الأصلِ في تقديم لفظِ الجلالةِ على المجرورِ، فإنّ فيه قصدًا إلى التّفاؤلِ بتفريج الأزمةِ منه تعالى، فسارعَ إلى ذكره قبلَ نفسِه[2].

وجْهُ تقديمِ إذْنِ الأبِ، على إذْنِ الله تعالى:

لِيعقوبَ عليه السلام الحقُّ في التّصرّفِ بميثاقِه مع أبنائِه

قُدّمَ إذنُ الأب في تعليل البقاءِ بمصرَ على حُكم اللّه تعالى له؛ لأنّ الأبَ هو صاحبُ الحقِّ المُباشرِ في الدّنيا بمنْحِ الإذن، فضْلًا عن حقِّه في التّصرّفِ بنقْضِ المَوثقِ الذي تعاهدَهم عليه[3]، وفيه تشريفٌ ليعقوبَ عليه السلام، وإعلاءٌ لمكانته.

نُكتةُ العُدولِ مِن ضميرِ الخطابِ إلى ضميرِ المُتكلّمِ:

مِن أساليبِ العنايةِ والرّعايةِ تَوجيهُ الخطابِ بضميرِ الخطابِ

في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمْ﴾ أضافَ لفظَ (الأب) إلى ضمير الخطابِ الجمْعيِّ، وفي قوله تعالى: ﴿يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ جعلَ الإضافةَ إلى ضميرِ المُتكلمِ الذّاتي؛ لأنّه في الموضع الأوّلِ كان يُخاطبُ إخوتَه، فأحرَى أن يُسنِدَ إلى ضميرِهم وهو يُخاطبُهم، وأسندَ إلى ضميرِ الخطابِ الجمْعيِّ لا إلى ضمير الغيبةِ الجمعيِّ، لأنّه واعِظُهم فأراد تسجيلَ اللّومِ والنّعيِ عليهم مع النّصحِ والإرشادِ، ولا يتمُّ ذلك إلّا بخطابِهم، ولم يقل: (يأذن لي أبيكم) تحمُّلًا منه بوصيّةِ أبيه وإذْنِه عنهم، كأنّه قال: إنّ فاتكم حفظُ العهدِ مع أبيكم، فلا يَفوتُني مسؤوليّةُ القيامِ بعهْدِه، فهو أبي الذي أنتسبُ إليه قولًا وعملًا، ففي الإضافةِ إلى ضميرِه تعريضٌ بهم، وتلويحٌ بلازمِ نِسبتِه إليه، وهو اتّباعُه فِعلًا وقولًا، كما تبِعَه في البُنُوّةِ التي اقتضاها التّعبيرُ بلفظِ (أبي)[4].

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 6/312.
(2) المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام: 2/139.
(3) المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام: 2/139.
(4) أبو موسى، خصائص التراكيب، ص: 211.

معنَى الحرْفِ ﴿أَوْ﴾ في السّياقِ الحكيمِ:

﴿أَوْ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِيﷺ﴾ للإباحة، فيجوزُ قصدُ أحدِهما دون الآخرِ، على اعتبار أنّهما مُتباينان، ومُنفكّان في الجهة، ويجوزُ قصْدُ الجمعِ بينَهما على اعتبارِ أنَّ الأوّلَ فردٌ مِن أفراد الثّاني، فهو مِن ذِكر العامِّ بعد الخاصِّ، والكلِّ بعدَ الجُزء[1].

كـلُّ الـغـايـاتِ تـؤولُ إلى حُكمِ الـلـه، فـهـو الـفـيـصـلُ فيها دونَ سِواه

سِرّ حذْفِ مُتعلَّقِ ﴿يَحْكُمَ﴾ في السّياقِ المُحكمِ:

لم يقل في السّياق الكريم: (أو يحكم الله لي في كذا)، فلم يُعلِّق (الحُكْمَ) على زمانٍ أو مكانٍ ولم يُحدِّدْه بمجالٍ، فحذفَ المفعولَ لأغراضٍ:

المـؤمـنُ كـامِـلُ التّسليمِ لأحكامِ الله الحكيمِ

الأوّلُ: لِتوفُّرِ العنايةِ على إثباتِ الفِعل للفاعل من غيرِ نظرٍ إلى شيءٍ وراءَ ذلك، فهو يريدُ إثباتَ الحُكْم للّه فحسبُ، فليس الغرَضُ متوجِّهًا إلى إثباتِ تلبُّسِ ذلك بالمفعول.

الثّاني: وهو مبنيٌّ على (الأوّل)، وهو أنّه لم يقل: (أو يحكمَ اللّه في كذا)، لِثقتِه بكوْنِ اللّه حاكمًا، فيَكفيه أنّ اللّه هو مَن يحكمُ، فلا يحتاجُ لتحديدِ مجالِ الحُكم أو موقعِه، فحيثما كان حُكمُ اللّه كان الخيرُ والإصلاحُ، فحذفَ المفعولَ ليدلَّ على أنّه واقفٌ مع مرادِ اللّه فيه، لا مع مُرادِه من اللّه.

الثّالثُ: لوضوحِ مُتعلَّقِ الحُكم، فحذَفَهُ إيجازًا، فإنّ مُتعلَّق الحُكم إمّا عامٌّ، أي: يحكمُ اللّه ما يريدُ، وحُكمُه لا جوْرَ فيه، ولا رادَّ له، أيًّا كان. وإمّا خاصٌّ بحسبِ قرينةِ السّياقِ، وقرينةُ السّياق هنا هي القِصّةُ، وضميرُ الخصوصِ، في قوله: ﴿لِيٓ﴾، و﴿يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِيﷺ﴾، أي: يَحكمُ اللّه لي بالفرجِ وعاقبةِ الخير فيما نحن بصددِه مِنَ

(1) فاضل السّامرائي، معاني النّحو: 3/254.

الورطةِ النّازلةِ، فيردُّ غربتَه، ويُنقِذُ أخاه، ويَنقلبون لأبيهم جميعًا غيرَ فاقِدين ولا مَفقودين.

الرّابعُ: أنّ حذْفَ مفعولِ الحُكم هنا لبناءِ ما بعْدَه عليه، وهو جملةُ ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ فإنّ وصْفَ الحُكمِ الإلهيِّ بالأفضليّة المطلَقَةِ، تفريعٌ عنِ الإخبار بثبوتِ الحُكم للّه بقوله: ﴿أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى﴾، فحتّى يتهيّأَ لتقرير الأفضليّةِ المُطلقةِ لحُكم اللّه على مَن سواه، لا بدّ أن يحذفَ المفعولَ ليفيدَ التّعميمَ والإطلاقَ؛ لأنّ معنى ﴿يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى﴾، أي: بأيّ شيءٍ، ومعنى: ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾، أي: خيرُ الحاكمين في كلّ حُكْمٍ يحكمُ به، وفي كلِّ شيءٍ يجري حُكمُه عليه[1].

فائدةُ تقديمِ إذنِ الأبِ على حُكمِ اللّه في الذّكرِ:

البدءُ بالغايةِ الأقربِ، والانتهاءُ بما إليه المُنتهَى

قدّمَ (إذْنَ الأبِ) في النّظْم على (حكم اللّه)، فبدأ بقوله: ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾، ثم ثنّى بقوله: ﴿يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى﴾؛ لأنّ مَعقِدَ الكلام على أبيهم عليه السلام فجرى الكلامُ على أصل موضوعِه وفُرِّع عن مَنْزَعِه ومِحوَرِه، وانتهى بذكْر حُكْمِ اللّه تَنبيهًا على أنّ الأمرَ راجعٌ إليه، والتّدابيرَ لا تتمُّ إلا بمرادِه، فابْتَدَأ بأقْربِ الغايتَيْن، وهي موافقةُ أمْرِ أبيه، وانتهى بأبعدِها عنه في الشّهود والعِلْم، وهي ما لا بُدّ له منه ولا مَحِيدَ له عنهُ مِنَ الانقلابِ إلى حُكمِ اللّه وقَدَرِه. فأخبَرَ أنّه – في خصوص هذه الحالةِ – مُستوثِقٌ بعهْدِه مع أبيه، لا يُفَرِّطُ فيه، وأنّه في جميع أحوالِه مستوثِقٌ بعهْدِه مع اللّه في التّسليم للعواقبِ التي يَحكُمُ له بها سُبحانه، وهذا مِن تمامِ فِقْهِه وحِكْمَتِه[2].

معنَى الواوِ في قولِه: ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾:

كلُّ ما حَكمَ به اللّه فهو خيرٌ، وأحكامُه صلاحٌ وحِكمةٌ

جملةُ: ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ استئنافيّةٌ؛ قُصِدَ بها التّذييلُ المُقرِّرُ لمضمونِ ما قبلَها، فتركيبُ ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ بمثابةِ

(1) أبو موسى، خصائص التراكيب، ص: 341.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/312، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/40.

التّعليلِ للغايةِ المذكورةِ بعد ﴿حَتَّىٰ﴾ فكأنّه قيل: (سأنتظرُ إذْنَ أبي أو ما يَحكمُ اللّه به؛ لأنّه سُبحانه هو خيرُ الحاكمين)[1].

المَوقعُ البيانيُّ، لقولِه: ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾:

ما دامَ اللهُ هو خيرُ الحاكمين، فلا يَستوحِشُ المُؤمنُ مع حفظِه المكينِ

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ تذييلٌ قُصِدَ به الثّناءُ على اللّه، فهو مِنْ تَتِمّةِ الغايةِ المذكورةِ في قوله: ﴿حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ﴾، وواوُ الوصْلِ استئنافيّةٌ لاعتبارِ الابتداء في قولِه: ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾، فالجملةُ مِن مبتدأٍ وخبرٍ، فروعِي مع الاستقلالِ معنَى الاستئنافِ، أوِ الواوُ حاليّةٌ، لاعتبار جُملةِ: ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ حالاً من اسْمِ الجلالةِ في قوله: ﴿أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ﴾، وعلى الاعتبارَين فجملةُ: ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ مُقرِّرةٌ ومؤكِّدةٌ لمضمونِ الجملةِ قبلَها وهو قولُه: ﴿أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ﴾ لدلالةِ اسْمِ الذّات ﴿ٱللَّهُ﴾ على معنَى ﴿خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾، فكأنّه قيل: أو يحكمَ خيرُ الحاكمين.

بَلاغةُ القصْرِ بتعريفِ طرفَي الإسنادِ:

مآلُ الأمورِ كلِّها إلى حُكمِ خيرِ الحاكمين، وأوثقِ الحاسِبين

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾، تعرّفَ فيه طرَفا الإسنادِ المبتدأُ والخبرُ، فأفاد قصرَ حُكمِ المُسنَد على المُسنَد إليه، فلا يَتّصِفُ بخيرِ الحاكمين إلّا هو سُبحانه، وهو قصرٌ حقيقيٌّ يُؤذِنُ بالثّناء على اللّه توسُّلًا بإنجاحِ مقصودِه، وعدمِ خِذلانِه؛ لأنّ مآلَه إلى حُكمِ خيرِ الحاكمين وخيرِ الحاسبين، فالقصرُ مُضَمَّنٌ معنى البُشرى والجزاءِ بالخير، لقرينةِ الخيريّةِ في قوله: ﴿خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾، ولم يقل: (أعدل الحاكمين)؛ ليدلَّ على أنّه لا يَحكمُ إلّا بالخيرِ.

نُكتةُ التّعبيرِ بصيغةِ أفعَلِ التّفضيلِ ﴿خَيْرُ﴾:

جعلُ المَفضولِ بإزاءِ الأفضلِ، يُبرِزُ كمالَ الأفضلِ

مجيءُ التّركيبِ على صيغة التّفضيلِ في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾؛ لإثباتِ الخيريّةِ المُطلَقةِ في حُكمِه ﷻ، على حُكمِ مَن

(1) صافي، الجدول: 13/44.

سواه، وإنْ وُجِدَ في حُكم مَن سواه خيرٌ وعدلٌ، إلّا أنّ حُكْمَه لا يحتملُ الخطأَ والسّهوَ، أو نقصَ العِلْم، وحُكمُ مَن سواه تَعتريه احتمالاتُ النّقصِ، ولذا كان هو سُبحانه خيرَ الحاكمين، لاستحالة الخطأِ أوِ الخفاءِ في شأنِ حُكْمِه.

دَلالةُ (ال) في لفظِ ﴿ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾:

الصِّفاتُ على قَدْرِ الذَّوَاتِ، والتّفضيلُ في جانبِ اللهِ، يُؤكّدُ كمالَه عمّن سِواه

(ال) التّعريفِ في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾ هي (ال) الموصولةُ الدّاخِلةُ على أسماءِ الفاعلين، ولها دَلالةٌ على إفادة الكمالِ، وهو استغراقُ خصائصِ أفرادِ الجنسِ، أي: هو خيرُ الحاكمين ذَوي الأهليّةِ الذين استوفَوا صِفاتِ استئهالِ الحُكْمِ واستكملوا خصائصَه وحقائقَه، ودَلالتُها على الموصوليّةِ حقيقةٌ، ودَلالتُها على الكمال مجازٌ، ولا تَعارُضَ بين الدّلالتَين؛ لأنّ معنى الموصوليّةِ مُطّردٌ في (ال)، ثابتٌ بنفْسِه مِن غير قرينةٍ، والذي أعان على دلالة الكمالِ ليس (ال) وحدَها، بل قرائنُ السّياقِ، وهي في هذا التّركيبِ: مجيءُ الكلامِ بصيغة التّفضيلِ، التي تُؤذِنُ بثبوتِ أفضليّةٍ مرجوحةٍ للمفضولِ، ولِكوْنِ التّفضيلِ في جانبِ اللهِ سُبحانه تأكّدَ معنى الكمالِ في (الحاكمين)؛ إذِ اللهُ لا يُفاضَلُ مع الحاكمين الجائرين أوِ النّاقصين، وكذا تعريفُ اللّفظِ بـ (ال) الجنسيّةِ الدّالّةِ على استغراقِ صفاتِ الأفرادِ وعدَدِهم.

مَوقعُ جُملةِ ﴿ٱرۡجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمۡ﴾، ممّا قبلَها:

توزيعُ الأدوارِ، يضمنُ إنجازَ المُهمّاتِ الكبارِ

جملةُ: ﴿ٱرۡجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمۡ﴾ مفصولةٌ عمّا قبلَها، استئنافٌ بيانيٌّ، كأنّه قيل: هذا تدبيرُه لنفسِه: بألّا يبرحَ حتّى يأذنَ أبوه ويَحكُمَ اللهُ، فماذا دبّرَ لإخوتِه؟ فأجيبَ بأنْ قال لهم: ﴿ٱرۡجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمۡ﴾. ويصحُّ أن تكونَ جملةُ ﴿ٱرۡجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمۡ﴾ استئنافًا في حيّز القول في جملةِ: ﴿قَالَ كَبِيرُهُمۡ﴾، فهي مِن تَتِمّاتِ مقولاتِه[1].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 10/193، وصافي، الجدول: 13/45.

دَلالةُ الأمرِ في ﴿ٱرۡجِعُواْ﴾ في السّياقِ:

مُواجهةُ الأخطاءِ لإصلاحِ ما أمْكنَ، واستدراكِ ما فات، قبلَ الفواتِ

دلَّ خِطابُه لإخوتِه بصيغة الأمر، في قوله: ﴿ٱرۡجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمۡ﴾، على المقابلةِ المعنويّةِ بين فِعلِه وفِعلِهم، فَفِعلُه: ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ﴾ وهو عدمُ المغادرةِ وعدمُ الرّحلةِ، وفِعلُهم: ﴿ٱرۡجِعُوٓاْ﴾ أي: الأمرُ بالمغادرةِ والرّحلةِ، فدلّ قولُه: ﴿ٱرۡجِعُوٓاْ﴾ على أنّهمُ المُغادِرون دونَه، وأنّه باقٍ دونَهم[1].

معنَى الفاءِ في قوله تعالى: ﴿فَقُولُواْ﴾:

المسارعةُ بإنجازِ التّكاليفِ فوْرَ اعتمادِها، طاعةً لمن كَلّفَ بها

جملةُ: ﴿فَقُولُواْ﴾ معطوفةٌ على جملةِ: ﴿ٱرۡجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمۡ﴾، ونكتةُ وصْلِها بما قبلَها بالفاء دونَ الواو: الدّلالةُ على أنّ الأمرَ بالقول مُسبَّبٌ عنِ الأمر بالرّجوع ومُترتِّبٌ عنه وغرَضٌ له، ولو قيل: (ارجعوا إلى أبيكم وقولوا)، لأشْعرَ أنّ هناك أغراضًا أخرى تُزاحِم هذا الغرَضَ المذكورَ، أو أشعرَ أنّ رجوعَهم إلى أبيهم لا يلزمُ أن يكونَ سببًا لقوله: ﴿فَقُولُواْ﴾، فدلّ العطفُ بالفاء على أنّ رجوعَهُم رجوعٌ لتلك المُهمّة أصالةً، وهو إبلاغُ أبيهم بما جرَى[2].

دَلالةُ الأمرِ في فعْلِ الأمرِ ﴿فَقُولُواْ﴾:

إبلاغُ الرّسالةِ من غيرِ تصرُّفٍ، بحسبِ صدورِها، وتَوخّي مضمونِها

صيغةُ الخطابِ بالأمر في قوله تعالى: ﴿فَقُولُواْ يَٰٓأَبَانَآ﴾: تدلُّ على تلقينِه لهم بما يجبُ أن يُبلِغوا أباهم به، فهو دليلٌ على تحديد رسالةٍ مُوجَّهةٍ يجبُ إبلاغُها من غير تصرّفٍ بزيادةٍ أو نقصٍ، فحمّلَهم إياها كما تُحمّلُ الرّسائلُ التي تُؤدَّى كما تؤدَّى الأماناتُ. وأيضًا: صيغةُ الأمرِ في ﴿فَقُولُواْ﴾ مع قرينةِ السّياقِ تدلُّ على إرادةِ التّلطّفِ في توصيلِ المضمونِ المرادِ، فكأنّ معنى (ارجعوا فقولوا): أي: قولوا مُتودِّدين مُراعين للرّفْقِ والدِّقّة في ضبط الأسلوبِ والحوارِ، وقرينةُ السّياقِ في الدّلالةِ على ذلك قولُه السّابقُ: ﴿حَتَّىٰ

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 10/193.
(2) صافي، الجدول: 13/45.

﴿يَٰٓأَبَانَآ﴾ بأسلوب النّداءِ بوصْفِ الأبوّة الذي يفيدُ المَرحمةَ والتّرفّقَ واستدعاءَ العاطفةِ بينه وبينَهم[1].

نُكتةُ النّداءِ بـ (يا) في قولهم: ﴿يَٰٓأَبَانَآ﴾:

التّهيئةُ بين يَدي الرَّسائلِ، بما يُناسِبُ مِن تَقْدماتٍ

صُدِّرتْ جملةُ مَقول القول بأسلوبِ النّداءِ ﴿يَٰٓأَبَانَآ﴾ لغرَضِ التّنبيهِ على المضمونِ الّذي سيُلقَى بعدَها، وإيذانًا بتوقُّعِهم باستثقالِ أبيهم لسماعِهم، وكراهتِه وصدودِه عن تصديقِهم، لا سيّما وقد أتَوْه بنَكبةٍ جديدةٍ في أخٍ لهم، وهو لم يزلْ يُعاني من نكبتِه الأولى في يوسفَ، فلا بدَّ أنْ يدخُلوا عليه بأسلوبِ النّداء للبعيدِ بحرف (يا)، طلبًا لإقبالِه، واستدعاءً لإصغائِه[2].

دَلالةُ إضافةِ المُنادَى إلى ضميرِ المُتكلّمِ الجمْعيّ:

استعطافُ السّامعِ قبلَ إبلاغِه بما يكرهُ، تأدُّبًا معَه

جاء المُنادَى في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَانَآ﴾ مُضافًا إلى ضمير المُتكلّم، تأكيدًا للغرَضِ الّذي سيقَ لأجلِه افتتاحُ كلامِهم، بصيغة النّداءِ، وهو التّنبيهُ والإسماعُ، فهذا في النّداء ذاتِه، ثمّ إيقاظُ العاطفةِ واستدعاءُ ما يكون سببًا وتحفيزًا على استمرار الإصغاءِ والتّنبُّه، وهو مجيءُ المنادَى بلفظ الأبوّةِ المضافِ إلى ضميرِهم، فكأنّهم يقولون له: إذا لم يكن من سببٍ يَدعوك للإصغاء إلينا فيما أتَيْناك به، فأصغِ إلينا وصدِّقْنا بحقّ بُنوّتنا لك، وأبوّتِك علينا.

معنَى الإضافةِ في قولِه: ﴿يَٰٓأَبَانَآ﴾:

خطابُ الوالدِ بما يَستحقُّه منَ التّكريمِ

إضافةُ لفظِ (أب) إلى (نا) المُتكلّمين يفيدُ التّعريفَ، والإغناءَ عنِ التّفصيل، فالإضافةُ إيجازٌ بليغٌ أغْنَى عن أن يقال: قالوا يا يعقوبُ، أو يا نبيَّ اللّه، أو يا من وصْفُك كذا وكذا، فلمّا قالوا: ﴿يَٰٓأَبَانَآ﴾، سدَّ مسدَّ كلِّ الأوصافِ والتّفاصيلِ التي يصحُّ إجْراؤها على المُنادَى،

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 10/193، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/40.
(2) فاضل السّامرائيّ، معاني النّحو: 4/320.

واختيرَ لفظُ الأبوّةِ مُضافًا دون غيرِه، تعظيمًا لحقيقتِها، وتشرُّفًا منهم بانتسابِهم إليه، وتوسّلًا بها إلى استعطافِه، وتعظيمًا منهم لشخصِ يعقوبَ ﷺ وبرًّا به، فإنّ وصْفَ الأبوّة هو أحبُّ وصْفٍ إلى الشّخصِ أنْ يُنادِيَه ابْنُه به[1].

نُكتةُ فصْلِ جملةِ: ﴿إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ﴾:

نـــزْعُ ذواتِـهـم مِـنَ الأمـرِ بما ساقوه، بوصْف الأُبوّةِ والبُنوّةِ

جملةُ: ﴿إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ﴾ استئنافيّةٌ في حيّز القولِ مِن جملةِ: ﴿فَقُولُواْ﴾، فهي جوابُ جملةِ النّداءِ في قولِه: ﴿يَـٰٓأَبَانَآ﴾، أو جملةُ: ﴿إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ﴾ هي طليعةُ مَقول القول، وجملةُ النّداءِ ﴿يَـٰٓأَبَانَآ﴾، اعتراضيّةٌ للتّقويّةِ والتّأكيدِ بين القول ومَقولِه، ولذلك فُصِلَتْ[2].

بَلاغةُ تَوالي المُؤكِّداتِ، في جملةِ: ﴿إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ﴾:

تأكيدُ الأخبارِ، إذا كانت محلَّ تردُّدٍ أو إنكارٍ

سيقتْ جملةُ مَقولِ القول: ﴿يَـٰٓأَبَانَآ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ﴾ بجملةٍ مِنَ المُؤكِّدات، فصُدِّرتْ بالنّداءِ، ثمّ اصطفاءِ المُنادَى بلفظِ الأبوّة مُضافًا إلى ضميرِهم، ثمّ تأكيدِ جملةِ جوابِ النّداء بـ (إنّ) المُؤكِّدةِ للمضمون الإسناديِّ بين اسمِها وخبرِها، ثمّ التّأكيدِ بالجملةِ الاسميّةِ وتقديمِ المسنَدِ إليه على الخبر الفعليّ، فلم يقل: (سرق ابنك)، وكذا التّأكيدُ التّحقيقيُّ بصيغة الماضي في ﴿سَرَقَ﴾، بل حشَدَ تلك المُؤكِّداتِ مبالغةً في تقرير المضمونِ، اتّقاءً لنكير أبيهم عليهم وعدَمِ تصديقِه لهم، فنزّلوه منزلةَ المخاطَبِ المُنكِرِ، لا سيّما ولهم سوابقُ في يوسفَ مِنَ الكَذِبِ والخيانةِ، وأيضًا: لأنّ الإخبارَ بكونِ أعدَلِ أبنائِه وأصغرِهم سارقًا، هو أمرٌ يَستدعي تكذيبَهم وسوءَ الظّنِّ بهم، فلمّا كان الخبرُ مَظِنّةَ الرِّيبةِ ساقوه بالمُؤكِّدات التي هي مظِنّةُ التّصديق وإبعادِ التُّهمةِ عنهم[3].

(1) أبو موسى، خصائص التّراكيب، ص: 211.
(2) صافي، الجدول: 13/45.
(3) صافي، الجدول: 13/45.

نُكتةُ العُدولِ عن قولِه: (أخانا) إلى ﴿ٱبۡنَكَ﴾:

المُناداةُ بوصْفِ الأُبوّةِ والبُنوّةِ، يُسكِّنُ قلبَ الوالدِ عند غضْبتِه المَجلُوّةِ

لم يقولوا: (إنّ أخانا سرق)، بل قالوا ﴿إِنَّ ٱبۡنَكَ سَرَقَ﴾، وذلك لأربع نُكَتٍ:

الأولى: أنّ تَعبيرَهم بإضافة البُنوّةِ إلى كافِ يعقوبَ ﷺ يُقابلُ التّعبيرَ بالأبوّةِ في السّياقِ قبلَه، في قوله: ﴿ٱرۡجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمۡ فَقُولُواْ يَٰٓأَبَانَآ﴾، فعبّرَ هنا بلفظ (الابن) اطّرادًا في المقابلة وجريًا مع النّسق في التّعبيرِ بـ (الأب) من قبلُ.

الثّانيةُ: مُتابعةُ النّسَقِ في إيراد الخطابِ والوصْفِ، على نفْس المحلِّ المقصودِ، بمعنى أنّ لفظَ ﴿أَبِيكُمۡ﴾، ولفظَ ﴿أَبَانَا﴾، ولفظَ ﴿ٱبۡنَكَ﴾ هذه الثّلاثةُ المقصودُ منها شخصُ يعقوبَ ﷺ، فأجرَى الكلامَ على محلٍّ واحدٍ هو المقصودُ بالخطابِ، ولو قال: (إنّ أخانا سرق): لم يكن لفظُ (أخانا) مقصودًا به يعقوبُ، بل مقصودًا به ذواتُهم، فيتعدّدُ المحلُّ تعدُّدًا لم يتعلّق به القصدُ والغايةُ، فكان توحيدُ المحلِّ للتّنبيه على الغايةِ والقصْدِ أوْلَى وأحسنَ.

الثّالثةُ: مُراعاةُ الأدبِ وتقريرُ ما يقتَضيه الحياءُ والخجلُ من اختيار اللّفظِ الأنسبِ لذلك؛ إذ إنّ أبناءَ يعقوبَ في مقام تقصيرٍ وإبلاغٍ بما يَسوءُ أباهم في أخيهم، وهذا يَستلزمُ منهم استحْياءً وخجلًا أنْ يَنسِبوا أنفسَهم إلى أخيهم بوصْفِ الأخوّة، فهذا لا يليقُ وهم ضيَّعوه وفرّطوا فيه وعادوا إلى أبيهم من دونه، فكيف يقولون (أخانا) وهم لم يحفَظوا عهدَهم مع أبيهم فيه، فالتّفريطُ وعدمُ الحفظِ لا يُناسِبُ وصْفَ الاستمساكِ والمُراعاةِ الّذي يقتَضيه لفظُ (أخانا).

الرّابعةُ: وهي غرَضٌ لفظيٌّ صَوتيّ، فإنّ لفظَ ﴿ٱبۡنَكَ﴾ أخفُّ لفظًا وصَوتًا في تركيب: ﴿إِنَّ ٱبۡنَكَ سَرَقَ﴾ مِنْ لفظِ (أخانا) في تركيبِ (إنّ أخانا سرق)، ذلك أنّ همزةَ الوصل في ﴿إِنَّ ٱبۡنَكَ﴾ أخفُّ مِن

همزة القطعِ في (إنّ أخانا سرق)، فاختار ما هو أسرعُ وتيرةً في التّركيب عندَ النُّطق والأداءِ.

معنَى الواوِ، في عبارةِ: ﴿وَمَا شَهِدْنَآ﴾:

جملةُ ﴿وَمَا شَهِدْنَآ﴾ معطوفةٌ على جملةِ مَقول القول ﴿يَـٰٓأَبَانَآ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ﴾، تفريعًا عليها بما يُقرِّرُ صِدقَ مضمونِها، إتْباعًا للخبرِ بأَمارتِه وبُرهانِه المؤكِّدِ لوقوعِه وحقيقتِه[1].

إتْـبـاعُ الأدلّـةِ بقرائنِ ثُبوتِها، تـأكـيـدٌ عـلى صدقِها، ويقينِ وقوعِها

بَلاغةُ القصْرِ في قولِه: ﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾:

جملةُ ﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾ قصْرٌ حقيقيٌّ بصيغةِ النّفي والاستثناءِ، وهي أقوى صِيَغِ القصْرِ؛ لأنّها نصٌّ على الثّبوتِ الموجَبِ، والنّفي السّالبِ بين الشّيءِ وضدِّه في تركيبٍ واحدٍ، وصيغَ التّركيبُ بطريقة القصْرِ؛ لأنّه مسوقٌ مساقَ البيّنةِ بعد الادّعاءِ، والبراهينُ والبيّناتُ تُساقُ بطريق الجزْمِ القاطعِ، الّذي يَستلزمُ تنزيهَ المُدّعي بتقرير دَعْواه، وإثباتِها، وليس أوضحَ في البيّنة والاستدلالِ مِنَ القصْرِ بطريق النّفي والاستثناءِ.

ثُبوتُ البيّنةِ مِن ثباتِ أصحابِها، وصدْقِهم فيما يَدّعونَ

نُكتةُ التّعبيرِ بلفظِ الشّهادةِ ﴿شَهِدْنَآ﴾:

التّعبيرُ بلفظِ الشّهادةِ يدلُّ على الإخبارِ بمّا أدّى إليه الحسُّ مِن قولٍ أو فعْلٍ، أو بما أدّى إليه الدّليلُ القطعيُّ؛ لأنّه مقطوعٌ به كما تَقْطعُ الحاسّةُ بما تشهدُه عَيانًا، وإيثارُ لفظِ الشّهادةِ يدلُّ على أنّهم رَأَوا الصُّواعَ يخرجُ مِن وعاءِ أخيهم، فهذا خبَرُ الحاسّةِ، والمرادُ بالخبَر قولُه: ﴿إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ﴾، ويدلُّ لفظُ الشّهادة - أيضًا - على شهادتِهم أمامَ يوسفَ عليه السلام بأنّ عقوبةَ السّارقِ أنْ يُسْتَرقَّ عند المسروقِ منه استدلالًا منهم بما في شريعة يعقوبَ ومذهبِه، فهذه شهادةٌ بالدّليلِ القطعيِّ، فالأولى شهادةٌ حسِّيّةٌ، والثّانيةُ شهادةٌ معنويّةٌ، وكلاهما مقصودٌ[2].

الـشّـهـادةُ أعـلى درجـاتِ الـبُرهـانِ، وهي دلـيـلٌ قـطـعـيٌّ بإيقانٍ

(1) صافي، الجدول: 13/45.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 3/270، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 10/193.

معنَى الباءِ في قولِه: ﴿بِمَا﴾ في السّياقِ:

لا مَندوحةَ مِن بناءِ الأمـاراتِ، عـلى مـا هـو يقـينـيٌّ، أو في حُكمِ اليقينِ

الباءُ في قوله: ﴿بِمَا﴾ في جملةِ: ﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾ للسّببيّةِ، أي: شهادتُنا أمامَ يوسفَ بسببِ ما حصلَ لنا من عِلْمِنا بشرْعِك بأنّ السّارقَ يُستعبَدُ عند المسروقِ منه، وعِلمِنا بظاهرِ ما جرى من ثبوتِ السّرقةِ على ابنِك. ويصحُّ أن تكونَ الباءُ للمصاحبةِ، أي: شَهِدنا مُستصْحِبين دليلَنَا منَ العِلْم والبُرهان، أو للملابسةِ، أي: شهدْنا ونحن مُتلبّسون بالعِلمِ والبيّنةِ لا بالادّعاءِ والظّنّ. ويصحُّ أنْ تكونَ الباءُ للاستعلاءِ المجازيِّ، مُبالغةً في ثبوتيّةِ العِلْمِ لديهم، وأنّهم مُتمكّنون منه تمكُّنَ المُستعْلي على شيءٍ مُستَوْلٍ عليه، أي: شهادتُنا جاءتْ على عِلمٍ مُتحقِّقٍ مبينٍ، ويُعينُ عليه صيغةُ الماضي في ﴿عَلِمْنَا﴾، أي: علِمْناه متحقِّقًا تحقّقَ الماضي المَقْضِيّ، ولذا لم يقل: (وما شهدنا إلا بما نعلمُ)[1].

لفظُ العلْمِ بين المجازِ والاستعارةِ:

إنـزالُ المُعتقَدِ، منـزلةَ المعلومِ المُحـقَّـقِ، من فصيحِ السّياقِ

في قوله تعالى: ﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾ مجازٌ؛ إذ يُنزّلُ المعتقَدُ منزلةَ المعلومِ المحقَّقِ، أي وما شهدنا إلا بما اعتقَدْنا. تجوّزًا بالعِلْمِ عنِ الاعتقادِ الذي ظنّوه علمًا، وهو من مجازِ التّشبيه لاشتراكِهما في الجزمِ، ويجوزُ أنْ يكونَ استعارةً؛ إذِ استعارَ العِلْمَ للاعتقادِ، لاشتراكِهما في الرُّجحان[2].

معنَى (ما) في شبْهِ الجملةِ ﴿بِمَا﴾:

مـا تَـيـقّـنـوا مِـن عِلْمِه هو محلُّ تأمّلٍ وتدبُّرٍ

(ما) في قوله تعالى: ﴿بِمَا عَلِمْنَا﴾ موصولةٌ، وعائدُها محذوفٌ، أي: بالّذي علِمناه. أو مصدريّةٌ، أي: شهدنا بالعلمِ أو بعِلْمنا. فعلى الأوّل: (ما) موصولٌ اسْميٌّ، وعلى الثاني: (ما) موصولٌ حَرفيٌّ[3].

(1) الواحديّ، التّفسير البسيط: 12/206.
(2) عفيف، الشامل في بلاغة القرآن: 2/92.
(3) صافي، الجدول: 13/45.

وفي التّعبيرِ بـ (ما) بما تتضمَّنُه من إبهامٍ يوحي بأنّ ما تَيقّنوا من علمِه، هو محلُّ تأمّلٍ وتدبّرٍ؛ لغرابة حصولِه.

موقعُ جملةِ ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ﴾ ممّا قبلَها:

جملةُ: ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَٰفِظِينَ﴾ معطوفةٌ على جملةِ ﴿إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ﴾، فكلاهما في حيّزِ مَقول القولِ[1]، وبها جمْعُ الإخبار بالاعتذارِ.

العطفُ لجمعِ الإخبارِ بالاعتذارِ، مِن فصيحِ البيانِ

بَلاغةُ الاحتراسِ، في السّياق:

جملة: ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَٰفِظِينَ﴾ احتراسٌ واستدراكٌ ممّا قبلَه، وهو استدفاعُ أنْ يكونَ المرادُ من عِلمِهم في قوله: ﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾ الجزمَ واليقينَ، بلِ المرادُ ما غلبَ على ظنّهم بحسبِ ما شَهِدُوه ظاهرًا من كوْن الصُّواعِ يخرجُ من وعاء أخيهم، ولكن لا يلزمُ من ذلك ثبوتُ سَرِقَتِه في واقع الأمرِ؛ لأنّهم لم يَشهدوه مُتلبِّسًا وهو يَسرقُ، بل شهدوا قرينةَ السّرقة، لا السّرقةَ ذاتَها، فلاحتمالِ تلفيقِ قرائنِ الجناية دونَ وقوعِها فعلًا، احترسوا بما يفيدُ عدَمَ الجزْمِ، استصحابًا لبراءةِ أخيهم، ولعدمِ كفاية الدّليلِ عندَهم في ثبوت سرقتِه، والمعنى على هذا: وما كنّا لغيْبِ ابنِك حافظين، فنحن نَحكي ما جرى أمامَ أعيننا لغياب حقيقةِ الأمر وباطنِه عنّا.

احتياطُ المُدّعي في بناءِ دفاعِه، بعدَمِ المُجازفةِ والمُبالغةِ في الادّعاء

بَلاغةُ التّذْييلِ، باحتمالِ الآيةِ الكريمةِ ذلك:

يصحُّ أنْ يكونَ ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَٰفِظِينَ﴾، تذييلًا بالاعتذارِ عن أنفسِهم بالتّفريطِ في أخيهم، والتّقصيرِ في العهدِ بحفْظِه بينَهم وبين أبيهم، على معنى: وما كنّا نعلمُ الغيبَ حين عاهدْناك، أنّه سيُنْسَبُ إلى السّرقة، أو أنّه سيحصلُ هذا التّوريطُ، أو أنّك تُصابُ فيه كما أصِبْتَ في يوسف ﷺ، وعلى الاعتبارَين فجملةُ: ﴿وَمَا كُنَّا

اعتذروا عن تقصيرِهم وعدَمِ إيفائِهم بالعهْدِ الّذي قطَعوه مع أبيهم

(1) صافي، الجدول: 13/45.

﴿لِلْغَيْبِ حَٰفِظِينَ﴾، تطييبٌ لخاطرِ أبيهم وتلطّفٌ معه بعدم القطْعِ بسرقةِ أخيهم عندَه[1].

نُكتةُ العُدول مِنَ الجملةِ الفعليّةِ إلى الجملةِ الاسميّةِ:

عـدمُ العـلْـمِ بالغيْبِ، وصْفٌ على الدّوامِ، ولا يعلمُ الغيبَ إلّا ربُّ الأنامِ

لم يقل في السّياق الكريم: (وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ نَحْفَظُ)، وعبّرَ بالاسميّةِ: ﴿حَٰفِظِينَ﴾؛ للدّلالة على انتفاء حفْظِ الغيبِ عنهم على جهة الدّوامِ والاستمرارِ وأنّ اتّصافَهم بذلك أصلٌ وسُنَّةٌ لا تتخلّفُ، فهم لم يكونوا حافِظين للغيبِ، ولن يكونوا أبدًا حافِظين له، فضلًا عن مراعاةِ الفواصلِ، ألا تنخرمَ إذا عبّرَ بالفعليّةِ.

معنَى (ال) في لفْظِ ﴿لِلْغَيْبِ﴾:

بـوّابـةُ الـغـيْبِ لا تـــــدركُ باستعجالِها، بل بِتَوخّي قدَرِ الله بها

(ال) في ﴿لِلْغَيْبِ﴾ في قوله: ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَٰفِظِينَ﴾ للجنس، فيفيدُ استغراقَ أحوالِ الغيبِ كافّةً، فيدخلُ فيه حالُهم مع أخيهم، فهو مِن باب نفْيِ الخاصِّ بنفْيِ العامِّ.

نُكتةُ تقديمِ شبْهِ الجملةِ: ﴿لِلْغَيْبِ﴾ على الخبرِ:

أسبابُ المخلوقِ مـقـطـوعـةٌ عـنِ الغيْبِ بلا ريْبِ

لم يقل في السّياق الكريم: (وَمَا كُنَّا حَافِظِينَ لِلْغَيْبِ)، بل قدّم مُتعلَّقَ الخبر ﴿لِلْغَيْبِ﴾ على خبرِ كان ﴿حَٰفِظِينَ﴾؛ لإفادة الاختصاص، مُنبِّهًا على أهمّيّةِ المتعلَّقِ وخصوصيّته، واستباقًا في تعليلِ عدمِ العِلم اللّازم عن عدمِ الحفْظِ، بتقديم ما يُشعِرُ بعلّته، وهو لفظُ ﴿لِلْغَيْبِ﴾، كأنّهم قالوا: الغيبُ مستقبَلٌ غائبٌ، ولا حيلةَ لنا بعلْمِ المستقبَل قبلَ أوانِه ولا بما غاب قبلَ انكشافِه. ففي تقدُّمِ الجارِّ والمجرورِ على الخبرِ أيضًا، تنبيهٌ على أنّ الغرَضَ مُتوفِّرٌ على إثباتِ المتعلَّقِ لإثبات الخبرِ، فكأنّه بَنَى الخبَر على مُتعلَّقِه، كأنّه لم يَنْتَفِ عنهم في هذا الموقف إلّا الاحتياطُ مِنَ الغيبِ، فقد حفظوا التّدابيرَ واحتاطوا بما في وُسْعهم، إلا الغيبَ فليس في وُسْعِهم شيءٌ منه[2].

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/300، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/40.
(2) أبو موسى، خصائص التّراكيب، ص: 364.

بَلاغةُ العطْفِ في قوله: ﴿وَسْـَٔلِ﴾:

جملةُ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ معطوفةٌ على ما قبلَها من مَقول القولِ، ومجيئها بعد جملةِ: ﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾، وجملةِ: ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَٰفِظِينَ﴾ هو مِن باب تدرُّج المُدَّعِي في إثبات البيّنةِ والبُرهانِ، على ما يدَّعيه، فأثبتوا البيّنةَ أوّلًا، ثمّ ردّوها إلى جهة التّحقيقِ - وهو أبوهم ﷺ - ليتحرَّى منها بنفسِه بما لدَيه مِن إمكانٍ وقُدرةٍ على ذلك، فأحالوه إلى التّحرّي والاستيثاقِ مِن أدلّةِ براءتِهم، مبالغةً منهم في إزالة التُّهمةِ عن أنفسِهم، لسوءِ ظنّه بهم بناءً على كذبِهم القديمِ في شأن يوسفَ[1].

التّدرّجُ في إقامةِ البيّنةِ على الدَّعوَى، من بليغِ الخطابِ

بَلاغةُ المجازِ في قوله: ﴿وَسْـَٔلِ﴾:

السُّؤالُ في قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾، مجازٌ في الإرسالِ، أي: أرسِلْ إلى أهلها لِتسألَهم، ذلك أنّه كان في أرض كنعانَ من فلسطين وما حولَها، فلا مساغَ له بالسّؤال عمّن هم في مصرَ إلّا بالإرسال، فأطلقَ اللّازمَ وهو السّؤالُ، وأراد الملزومَ وهو الإرسالُ على طريقة المجازِ المرسلِ[2]..

السُّؤالُ هو أصلُ وسائلِ التّحَرّي، ومَناطُ الإدراكِ للحقائقِ

معنَى (ال) في لفظِ ﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾:

(ال) في ﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾ مِن قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ للعهدِ، سواءٌ أريد بها مِصرَ؛ إذْ كانوا يقولون للأمصار والمدائنِ: قُرى، أو المرادُ بها قريةٌ على مشارف مصرَ، وهي التي جرى فيها التّفتيشُ وهم خارجون من مصْرَ[3].

بيانُ الإخبارِ بما هو مَعْهودٌ، في استدفاعِ مواطنِ الرّيبةِ

بَلاغةُ المجازِ العقلِّي، في إسنادِ السُّؤالِ للقريةِ:

إسنادُ السّؤالِ للقرية في قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ مجازٌ عقليٌّ؛ لأنّ السّؤالَ يتوجّهُ إلى أهل القرية، لا إلى القريةِ ذاتِها، فالمجازُ في

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 18/495.
(2) القونويّ وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 10/401.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/301.

حذْفِ المُضافِ بإقامة المُضافِ إليه مقامَه، فنَسَبَ للمضافِ إليه ما هو للمضافِ. وغرَضُ ذلك: المبالغةُ في ثبوت براءتِهم، حتى كأنّها من فرْطِ ظهورِها التّامّ لو سألتَ القريةَ ذاتَها عنِ الأمر لأجابتكَ بالبراءةِ، ففي التّركيبِ - أيضًا - كنايةٌ عن ظهورِ الأمرِ ظهورًا تامًّا، ويصحُّ أنْ نقولَ مِن غير حذْفٍ: إنّ التّعبيرَ بالقرية مجازٌ مرسَلٌ، علاقتُه المحليّةُ؛ إذ أطلقَ المحلَّ وأراد الحالَّ، وهم أهلُها[1].

يأخذُ المحلُّ حُكمَ الحالِّ، وهو مِن فصيحِ المَقالِ

نُكتةُ التّعبيرِ بالاسمِ الموصولِ وصِلتِه:

جملةُ: ﴿ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ وُصِفَتْ فيها المعرفةُ ﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾، بالجملةِ مِنَ الموصولِ وصِلتِه: ﴿ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾، فقد أتى هنا بالموصولِ وصلتِه ليصِفَ المعرفةَ بالجملةِ، فأتى بالموصولِ ﴿ٱلَّتِى﴾ ليتوسّلَ بها إلى وصفِ المعرفةِ بالجملةِ. وأيضًا: جملةُ الموصولِ: ﴿ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ جاءت بالموصولِ الخاصّ ﴿ٱلَّتِى﴾، فأفاد العهديّةَ، والإخبار بما هو معهودٌ عن التي كُنَّا فِيهَا عندَ السامع ومُتعيّنٌ لديه، ومثلُ ذلك يقالُ في جملةِ ﴿وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾، فأفادَ الموصولُ وصلتُه أنّ العِيرَ هي عيرٌ معلومةٌ عندَ يعقوبَ عليه السلام، ليكونوا بذلك اسْتَوْفَوا جميعَ الأدلّةِ معه، فأقَرّوا لأنفُسِهم بالبراءةِ أوّلًا بدليلِ شهادتِهم، فهذا دليلٌ من جهتِهم، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَٰفِظِينَ﴾، ثمّ جعلوه يطلبُ دليلًا من جهةٍ محايدةٍ، لا يعرفونَهم ولا يعرفُهم، فيمتنعُ التّواطؤُ والمحاباةُ، وهو سؤالُ أهلِ القرية في قوله: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾، ثمّ ندبوه إلى طلب دليلٍ من جهةٍ معلومةٍ زيادةً في التّوثيقِ، وهو سؤالُ القافلةِ الّتي جاؤوا فيها، في قوله تعالى: ﴿وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾. ليستتمّوا معه جهاتِ التّحقيق والتّحرّي المُمكِنةَ بما يقطعُ الظّنّ ويمحو التُّهمَةَ[2].

البريءُ لا يخجلُ مِـنَ الاعـترافِ، ولا يكتـمُ شـهـادتَـه ولا يخافُ

(1) ابن عطيّة، المحرر الوجيز: 3/271، والفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 18/495، وأبو حيّان، البحر المحيط: 6/313.

(2) صافي، الجدول: 13/45، وفاضل السّامرائي، معاني النّحو: 1/123.

بَلاغةُ المجازِ في سؤالِ (العير):

أسلوبُ الدّفاعِ في عرْضِ الأدلّةِ، يُؤثّرُ في نتيجةِ الحُكمِ المُحتملةِ

قوله تعالى: ﴿وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَاۖ﴾ معطوفة معطوفٌ على جملةِ ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾، فالتّقديرُ: (واسأل العير التي أقبلنا فيها)، وما قيل في سؤالِ القرية من صُوَر المجازِ الواردةِ عليها يقال في سؤال العيرِ، فسؤالُ العيرِ مجازٌ عن سؤال أصحابِها، أي: اسألْ أصحابَ العيرِ الذين وفَدَوا معنا في طريقنا إليك، فالكلامُ على حذْفِ مضافٍ، وإسنادُ السّؤال للعير مجازٌ عقليٌّ، أوِ المرادُ سؤالُ العير نفسِها كنايةً عن شدّة ظهورِ الأمرِ وعرفانِه حتى إنّ الذّواتِ الّتي لا تعقِل باتتْ تعرفُها، أوِ التّعبيرُ بالعير مجازٌ مرسلٌ علاقتُه المُجاوَرةُ، وهي تسميَةُ الشّيء باسْمِ المجاورِ له، فأطلقَ العيرَ وأراد أصحابَها والمرافقين لها، لعلاقة المجاورة[1].

معنَى (ال) في لفظِ ﴿وَٱلۡعِيرَ﴾ في السّياقِ:

طلبُ الإشهادِ على المتّهمِ بما يُحقّقُ براءتَه

(ال) في ﴿وَٱلۡعِيرَ﴾ للعهْدِ، ويؤكّدُ العهديّةَ وصْفُها بجملةِ الصِّلة، وهي قولُه: ﴿ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَاۖ﴾، كما سبق بيانُه، في قولِه: ﴿ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾[2].

بَلاغةُ التّضْمينِ في لفظ ﴿أَقۡبَلۡنَا﴾:

إعطاءُ مَعْنيَين أقوَى مِن إعطاءِ معنًى واحدٍ

في قولِه تعالى: ﴿وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَاۖ﴾، تضمينٌ؛ إذ يتضمّنُ لفظُ الإقبالِ في سياق الآية معنى السّلوكِ، والمعنى: واسألْ أصحابَ العير، أوِ القافلةَ الّتي سلكنا فيها[3]، وفي التّضمين إعطاءُ مَعْنيَين، والتّقديرُ: سلكْنا مُقبلين، وهو أقوَى مِن إعطاء معنًى واحدٍ.

معنَى الواوِ في جملةِ: ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾:

تبرئةُ المتّهمِ نفسَه، من صيانةِ النّفْسِ، وحفْظِ العِرْضِ

جملةُ: ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ معطوفةٌ على جُمَلِ مَقول القولِ التي

(1) ابن عطيّة، المحرر الوجيز: 3/271، والفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 18/495، وأبو حيّان، البحر المحيط: 6/313.

(2) فاضل السّامرائي، معاني النّحو: 1/122.

(3) عفيف، الشّامل في بلاغة القرآن: 2/93.

قبلَها، وجميعُها داخلٌ في حيّز القولِ في قوله: ﴿فَقُولُواْ يَـٰٓأَبَانَآ﴾، وهذه الجملةُ هي خاتمةُ مَقولِ القولِ وفاصِلةُ الفراغِ منه[1].

نُكتةُ تتابُعِ المُؤكِّداتِ، في فاصلةِ الآية:

الإخبارُ بما يدفعُ سوءَ الظّنِّ عنِ البريءِ

جملةُ ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ اكتنفتها مؤكّداتٌ عِدّةٌ، بَدْءًا منَ الجملةِ الاسميّةِ، فلم يقل: (وقد صدَقْنَا) بالفعليّةِ، ثمّ التّصديرِ بـ (إنّ)، ولامِ الابتداء المُزحلَقة للخبرِ، ومجيءُ الخبر بصيغةِ اسْمِ الفاعلين، لإفادة الكمالِ في الصّفة، ولذا قيل: إنّ هذه الجملةَ في تأكيدها بمنزلةِ القسَمِ بعد استفراغِ الوُسْعِ في تثبيتِ البيِّنةِ وتحقيقِ البرهان على براءتِهم، وهذه هي القرينةُ التي جعلتِ التّركيبَ في معنى القسَم، كأنّه في قوّة قولِه: (واللّه إنّا لصادقون فيما أخبرناك به، فصدِّقْ إنْ شئتَ أو لا تُصدِّقْ، فإنّ الظّنّ لا يُغني منَ الحقّ شيئًا)، والتّذييلُ بتلك الجملةِ على هذا النّحو منَ التّأكيد، لعِرفانِهم بأنّهم محلُّ تُهمةٍ عند أبيهم، لِفعلِهِمُ القديمِ بيوسفَ عليه السلام[2].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الحكمُ والقضاءُ:

كلُّ قضاءٍ حُكمٌ، وليس كلُّ حُكْمٍ قَضاءً

الحُكْمُ هو: ضَبْطٌ يَمْنَعُ التّسَيُّبَ ويمكّنُ مِن جَعْلِ الشيء - أو جريانِه - على ما يَنبغي ويُرادُ. والقضاءُ: هو إجراءُ الحكْمِ وإنفاذُه، ويُطلَقُ كلٌّ منهما على الآخَر، فالقضاءُ يُستعمَلُ بمعنى الحُكم؛ لِأنّ القاضي يَضْبِطُ أمرَ كلٍّ مِنَ الفريقَين وَيفْصِلُ، مانِعًا أن يَدخلَ أيٌّ منهما على الآخر في حقِّه، ويُستعملُ الحُكمُ بمعنى القضاءِ؛ لِأنّ القاضي يُحكِمُ الأحكامَ ويُنْفِذُها، فكلُّ قضاءٍ حُكمٌ، وليس كلُّ حُكْمٍ قضاءً؛ لأنّ القضاءَ هو نهايةُ الشّيءِ وإتمامُه والفراغُ منه، ولذا

(1) صافي، الجدول: 13/46.

(2) القونويّ وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 10/402، والآلوسي، روح المعاني: 7/37.

فالقضاءُ ليس مجرّدَ إصدارِ الحُكم فقط بل إجراؤه وإنفاذُه، وأمّا الحكمُ فهو القضاءُ بالشّيء أن يكون كذا أو ليس كذا، سواءٌ ألْزَمتَ ذلك غيرَك أو لم تُلْزِمْه، فالحكمُ أعمُّ والقضاءُ أخصُّ[1].

ومن هنا كان اختيارُ لفْظِ الحُكم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِيۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ أنسبَ؛ لكونِه انتظارًا لإصدار الحُكم ابتداءً مِن غير نظرٍ إلى إنفاذِه، وتطبيقِه.

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، والرّاغب، المفردات، والسّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ، وجبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (حكم، قضى).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 23 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-20-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 23 : المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-20-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-8086351 بتاريخ 2024/02/16م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»